

قانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣

يربط موازنة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر

مجلس الشوري القانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للتنمية الصناعية لسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بـ ٩٥١٣٥٢٠٠ جنيه (فقط وقده تسعمائة وواحد وخمسون مليوناً وثلاثمائة وأثنان وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات لسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بـ ٥٢٠٣٤٨٠٠ جنيه (فقط وقده خمسمائة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور بـ ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه .
- باقي التكاليف والمصروفات بـ ٤٣٥٣٤٨٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات لسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بـ ٦٩٨٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ستمائة وثمانية وتسعون مليون جنيه) منها ٤٠٠٠٠٠ جنيه إعانت .

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام لسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بـ ١٧٧٦٥٢٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وسبعة وسبعين مليوناً وستمائة وأثنان وخمسون ألف جنيه) منه ١٧٧٥٥٢٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بـ ٢٥٣٣٥٢٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائتان وثلاثة وخمسون مليوناً وثلاثمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بـ ٣٢٧٣١٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بـ ٢٢٠٦٢١٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بـ ٢٥٣٣٥٢٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائتان وثلاثة وخمسون مليوناً وثلاثمائة واثنان وخمسون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٣ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٩ يونيو سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسى

**مشروع موازنة الهيئة العامة للتنمية الصناعية
للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣**

بيان		٢٠١٣/٢٠١٤/٢٠١٣
الإيرادات:		
التكليف والمصروفات:		
مجموعه (١) خامات ومواد وقود وقطع غيار	٢٥٨٣٠	٢٧٠٨٠٠
مجموعه (٢) الأجر	٧٩٧٣٨	٨٥٠
مجموعه (٣) المصارفات مجموعه (٤) إيرادات وأرباح أخرى	٢٩٨	٢٦٤١
جموعه (٤) إيرادات وأرباح أخرى	٥٨٦٣	٤٠٠
جملة الإيرادات	٥٣٣٥٦٣	٦٩٨
أرباح العام:		
أرباح المحتجزة (فائض مرحل)	١٠٠	١٠٠
أرباح مرزوعة (فائض حكمة)	١٢٠٥٢	١٧٧٥٥٢
صافي ربح العام	١٢٠١٥٢	١٧٧٦٥٢
جملة الموارد المالية	٥٣٣٥٦٣	٦٩٨
الإيرادات الرأسمالية:		
الاستثمارات الرأسمالية	٣٣٧٣١	٣٣٥٤٥
استثمارات استثمارية	٤٥٣٣٥٤٣	٤٥١١٦٦
قرض وتسهيلات اجتماعية	٠	٠
جملة الإيرادات الرأسمالية	٤٥٣٣٥٤٣	٤٥١١٦٦
إجمالي الموارد	٧٨٤٧٣٩	٩٥١٣٥٢